

Document: EB 2018/125/R.44  
Agenda: 6(c)(ii)  
Date: 1 November 2018  
Distribution: Public  
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

## استعراض إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق ومقترح بشأن نهج مستقبلي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي  
الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Deirdre McGrenra**

مديرة شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

**Alvaro Lario**

نائب الرئيس المساعد  
وكبير الموظفين والمراقبين الماليين  
دائرة العمليات المالية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2403  
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

**Advit Nath**

المدير والمراقب المالي  
شعبة المحاسبة والمراقب المالي  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2829  
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

**Allegra Saitto**

مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2405  
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة  
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للاستعراض

## موجز تنفيذي

- 1- اعتمد إطار القدرة على تحمل الديون كتدبير وقائي لتجنب زيادة أعباء الدين الوطني في البلدان الفقيرة. وتتلقى البلدان المؤهلة للتمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مساعدات مالية من خلال منح وليس من خلال قروض. ووافقت الدول الأعضاء على تعويض المؤسسات المالية الدولية المشاركة في هذا الإطار عن التدفقات التي كان يمكن أن تعود إليها في حال إصدار التمويل من خلال قروض.
- 2- وقدّم إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بيانات كمية ومحاكاة مفصلة للالتزامات المستقبلية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وكذلك مقارنة مفصلة مع الممارسة السائدة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى<sup>1</sup>. وسلطت الأضواء أثناء مشاورات تجديده الموارد السابقة على المخاطر الناشئة عن إطار القدرة على تحمل الديون.
- 3- وبينما يوفّر إطار القدرة على تحمل الديون تمويلاً بالمنح لمجموعة مختارة من البلدان، تؤثر آلية التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون تأثيراً سلبياً على التدفقات النقدية ورأس المال في الصندوق. وأثبت تحليل للتوقعات قدّم إلى المجلس التنفيذي في دورته التي عقدت في مارس/آذار 2018 وإلى لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الذي عقد في أبريل/نيسان 2018 أن من المرجح أن يكون لهذا الأثر تداعيات على قدرة الصندوق على الوفاء بولايته ومواصلة برنامج عمله. وأكد التقييم المؤسسي الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق مؤخراً للهيكالية المالية للصندوق وكذلك التقييم المستقل للمخاطر المالية الذي أجرته شركة Alvarez and Marsal، ضرورة استعراض آلية إطار القدرة على تحمل الديون لضمان استدامة الصندوق المالية الطويلة الأجل واستمرار تحقيق أهدافه.
- 4- والهدف من هذه الوثيقة هو عرض المجالات التي يمكن أن تكون في حاجة إلى دراسة من أجل تحسين استدامة موارد آلية إطار القدرة على تحمل الديون ودعم برنامج متنام من القروض والمنح لتيسير تحول الصندوق نحو هيكلية مالية جديدة وتحقيق استدامته على الأجل الطويل.
- 5- وبناءً على طلب الدول الأعضاء ولجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي، اتخذت الإدارة استعدادات لإجراء استعراض تتناول فيه لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي ثلاثة خيارات يمكن النظر فيها:
  - الخيار 1: تعزيز إضافية تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون المستحقة للصندوق وبالتالي جعل التعويض بالفعل إلزامياً من خلال تقاسم العبء رسمياً؛
  - الخيار 2: إنشاء نافذة منفصلة لتجديد موارد إطار القدرة على تحمل الديون وتعزيز معايير أهلية الاستفادة من الإطار؛
  - الخيار 3: وقف التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بدءاً من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

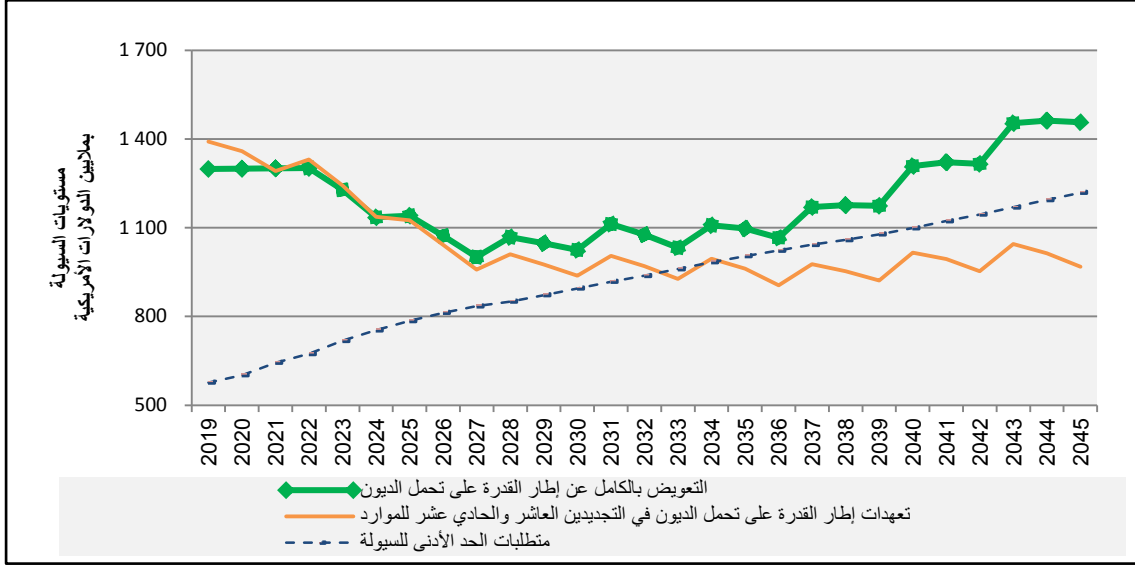
<sup>1</sup> انظر الوثائق التي قدّمت في المشاورات الخاصة بالتجديدين العاشر والحادي عشر لموارد الصندوق، والتحديثات السنوية المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي (حتى الدورة العادية الثالثة والعشرين بعد المائة للمجلس التي عقدت في أبريل/نيسان 2018)، والحلقة الدراسية غير الرسمية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2018.

## أولا - الخلفية

- 6- اعتمد الصندوق إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2007 لدعم إدارة ديون البلدان الفقيرة. ويمثل الإطار آلية هجينة لتوفير تمويل للبلدان النامية في شكل منح وليس في شكل قروض (بشروط تيسيرية للغاية)، وبالتالي تجنب فرض ديون على البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون. وأنشئت تلك الآلية تماشياً مع مبدأ الحياد المالي للمؤسسة الملترزمة بهذا الإطار. ووافقت الدول الأعضاء في الصندوق على التعويض بالكامل عن مدفوعات سداد أصول الديون (خلال أجل الاستحقاق الذي يبلغ 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، على غرار القروض المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية).
- 7- والتزم الصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 بتمويل ضمن إطار القدرة على تحمل الديون ناهز 1.7 مليار دولار أمريكي<sup>2</sup>، بلغت الأموال المصروفة منه 933 مليون دولار أمريكي<sup>3</sup>؛ ومن المتوقع سداد هذا التمويل في غضون فترة تمتد حتى عام 2056.
- 8- وتلقى الصندوق حتى 30 سبتمبر/أيلول 2018، ما قيمته 2.9 مليون دولار أمريكي من تعهدات إطار القدرة على تحمل الديون من خلال التجديد العاشر للموارد، و 3.4 مليون دولار أمريكي من خلال التجديد الحادي عشر، مقارنة بالمستوى المستهدف لتعويضات إطار القدرة على تحمل الديون الذي بلغ 3.4 مليون دولار أمريكي، و 39.5 مليون دولار أمريكي على التوالي. وسيكون للآلية الحالية المستخدمة في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون أثر مالي متزايد في فترات تجديدها الموارد المقبلة التي سيكون فيها حجم التعويضات المتوقعة أكبر كثيراً (تشير التقديرات إلى أنها ستبلغ 89.5 مليون دولار أمريكي في التجديد الثاني عشر للموارد). ولن يكون ممكناً تمويل تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون من خلال أنشطة الاقتراض نظراً لأن شروط إطار القدرة على تحمل الديون تقابل المنح ولا يمكن بالتالي تحملها في أي سيناريو من سيناريوهات الاقتراض.
- 9- ويبين الشكل 1 الوارد أدناه فجوة التمويل بين مستويات السيولة في الصندوق في حالة التعويض بالكامل عن إطار القدرة على تحمل الديون (الخط الأخضر) ومستويات السيولة بالاستناد إلى تعهدات إطار القدرة على تحمل الديون المستلمة في التجديدين العاشر والحادي عشر لموارد الصندوق (الخط البرتقالي). ويبين الشكل البياني أن توقعات السيولة المستندة إلى تعهدات إطار القدرة على تحمل الديون المستلمة حالياً (الخط البرتقالي) لن تفي بمتطلبات الحد الأدنى للسيولة في الصندوق (الخط الأزرق).

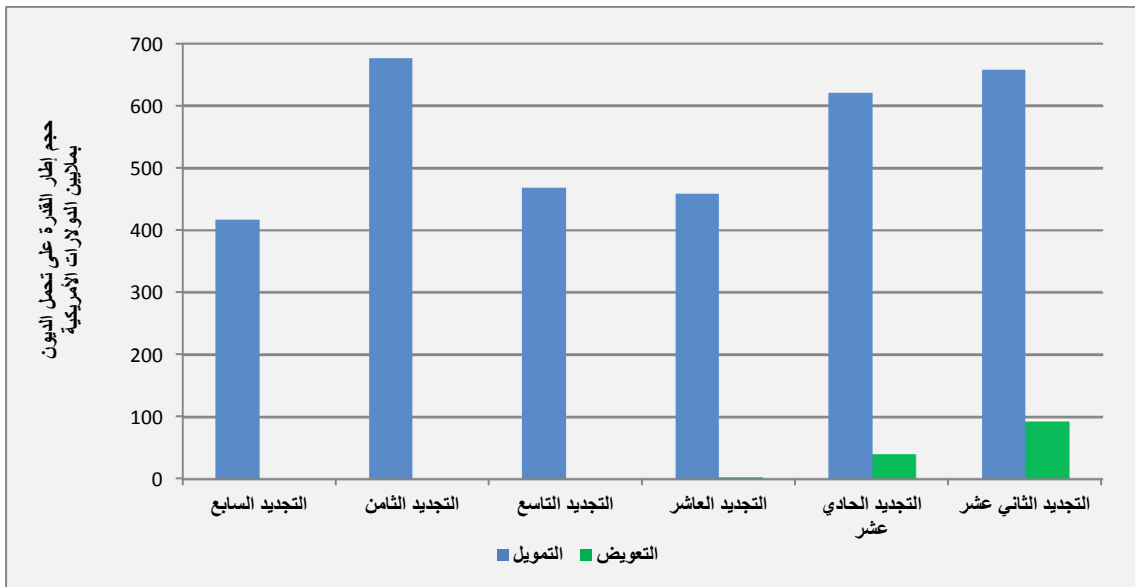
<sup>2</sup> سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.  
<sup>3</sup> أسعار الصرف الفورية التاريخية لوحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي عند صرف الأموال.

الشكل البياني 1: مستويات السيولة المتوقعة بالاستناد إلى التعويض الكامل عن إطار القدرة على تحمل الديون مقارنة بمستويات السيولة المتوقعة على أساس التعهدات المستلمة لإطار القدرة على تحمل الديون



10- وعلى الرغم من أن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون قد ساعد بلداناً متلقية كثيرة على تجنب تراكم الدين الوطني، تؤثر الطريقة المتبعة حالياً في إطار القدرة على تحمل الديون تأثيراً سلبياً مباشراً على حسابات الصندوق. وهناك فروق في توقيت التدفقات النقدية وفي المعاملات المحاسبية، إذ بينما تُسجل المبالغ المصروفة للمشروعات الممولة من إطار القدرة على تحمل الديون فوراً كتدفقات خارجة، يُستلم التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون بفارق قدره 10 سنوات وخلال مدة زمنية تستغرق 40 سنة. ويبين الشكل 2 الوارد أدناه فرق التوقيت بين التمويل من إطار القدرة على تحمل الديون (المصرفات) واستلام تعويضات الإطار المطلوبة.

الشكل البياني 2: حجم التمويل المقدم من إطار القدرة على تحمل الديون وحجم التعويضات المستحقة السداد



- 11- وفي حال عدم تقديم تعويض كافٍ لتغطية الالتزامات المتعهد بها في إطار القدرة على تحمل الديون كمساهمات إضافية في الموارد الأساسية، ستترتب عن ذلك تداعيات سلبية على موارد الصندوق، وهو ما سيحد من قدرته على الوفاء بولايته ويمكن أن يؤدي إلى تقليص برنامج قروضه ومنحه.
- 12- وأُبلغت الآثار السلبية الناجمة عن إطار القدرة على تحمل الديون إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بانتظام منذ بداية تطبيق الإطار في عام 2007. واستجابة لذلك، أجرى الصندوق دراسات مقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وشملت الإجراءات المتخذة ما يلي:
- إصدار تقرير مرحلي سنوي عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون وتقديمه إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي منذ بداية تطبيق الإطار في عام 2007 (في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2018، وسّع ذلك التقرير كي لا يقتصر على الأثر التاريخي، بل وكذلك الأثر المستقبلي والسيناريوهات)<sup>4</sup>؛
  - تقديم تقارير مفصّلة عن تحليل تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون وتأثيراته، إلى هيئتي المشاورات الخاصتين بالتجديدين العاشر والحادي عشر لموارد الصندوق<sup>5,6</sup> تتضمن مقارنات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي لديها آليات لأطر القدرة على تحمل الديون وتشمل خيارات لمعالجة مسائل الاستدامة المالية؛
  - تنظيم حلقة دراسية غير رسمية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2018 لتوفير معلومات أساسية عن هذا الموضوع.
- 13- وأثناء عام 2018، أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييماً مؤسسياً للهيكلة المالية للصندوق من أجل قياس مدى فعالية تكيف سياسات الصندوق ونظمه لتعبئة الموارد وإدارتها وتخصيصها وصرافها وفاءً بولاية الصندوق. وتناول التقييم أيضاً استدامة الصندوق المالية الطويلة الأجل ومساهمته في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقدمت نتائج التقييم المؤسسي في الدورة الأولى بعد المائة للجنة التقييم والاجتماع الخمسين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات والدورة الرابعة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي.
- 14- وأشار التقييم المؤسسي إلى أن إطار القدرة على تحمل الديون عامل حاسم لا بد من معالجته من أجل ضمان استدامة الصندوق المالية الطويلة الأجل. ومن المخاطر الرئيسية التي حددها التقييم الأثر السلبي الناجم عن النقص المحتمل في تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون. وطرحت توصية دعت إلى إنشاء آلية منفصلة، مثل نافذة مموله تمويلاً مسبقاً لإطار القدرة على تحمل الديون، لتحسين إمكانية التنبؤ بهذه التعويضات ولتجنب تآكل رأس المال<sup>7</sup>.

<sup>4</sup> انظر الوثيقة EB 2018/123/R.36/Rev.1، الأثر المالي لأصول القروض وصافي رسوم الخدمة المتنازل عنها نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون.

<sup>5</sup> انظر الوثيقة IFAD11/2/R.6، استعراض إطار القدرة على تحمل الديون ومقترح بشأن نهج مستقبلي، والوثيقة IFAD10/3/R.4، استعراض حالة إطار القدرة على تحمل الديون.

<sup>6</sup> يُنظّم القرار 41-د/203-41 التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون في فترة التجديد الحادي عشر.

<sup>7</sup> يمكن الرجوع إلى التوصيات المفصلة المنبثقة عن التقييم ورد الإدارة في الوثيقة EB124/124/R.7 والوثيقة EB124/124/R.7/Add.1.

15- وأكد أيضا التقييم المستقل للمخاطر المالية الذي أجرته مؤخراً شركة Alvarez and Marsal، أن إطار القدرة على تحمل الديون يمثل خطراً مالياً رئيسياً وقدم تقرير عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في حلقة دراسية غير رسمية في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

## ثانياً - المجالات التي يمكن النظر فيها

16- تهدف الإدارة التي تؤيد تماماً توصيات التقييم المؤسسي وتقييم المخاطر المالية، إلى تقديم بعض التحليل من أجل ما يلي: (1) تحسين متطلبات التعويض الناشئة عن الالتزامات التاريخية الخاصة بإطار القدرة على تحمل الديون؛ (2) الحد من تراكم أعباء إضافية ناجمة عن إطار القدرة على تحمل الديون.

17- وتناول هذا التحليل دقة التوقيت ومدى التيقن من تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون والمبالغ المخصصة لآلية تمويل إطار القدرة على تحمل الديون من أجل ضمان الاستدامة المالية والتشغيلية الطويلة الأجل في ضوء أنشطة الاقتراض المعززة في الصندوق. وتؤكد الفقرات الواردة أدناه المجالات التي يمكن أن تكون في حاجة إلى مزيد من التقييم من أجل ضمان الاستدامة المالية ومستوى السيولة في الصندوق والدعم المقدم من الدول الأعضاء. ولا يستبعد أي من الاعتبارات الواردة أدناه الآخر ويمكن اعتبارها متكاملة. وسيبدأ تنفيذها بدءاً من فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

### نافذة منفصلة لتجديد موارد إطار القدرة على تحمل الديون (تخصيص موارد للتمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بالاستناد إلى التعهدات المسبقة)

18- سيجري إنشاء نافذة منفصلة خاصة بإطار القدرة على تحمل الديون بدءاً من فترة التجديد الثاني عشر. وستخصص موارد لتمويل الإطار استناداً إلى مستوى التعهدات المخصصة في إطار هذه النافذة المحددة. وسيجري ضمان التمويل المسبق للإطار بينما ستستمر الدول الأعضاء في التعويض عن أعباء الإطار المتراكمة حتى فترة التجديد الحادي عشر وفقاً للممارسة الحالية.

19- وسيؤدي ذلك إلى ما يلي: تعزيز الاستدامة المالية الطويلة الأجل؛ وتجنب زيادة عبء إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل؛ وزيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل عن طريق ضمان التيقن من تدفقات الإطار النقدية في المستقبل. وسيتوقف مستوى تمويل الإطار على مستوى التعهدات المقدمة من خلال النافذة المخصصة لتجديد موارد الإطار.

20- وينبغي أن ينعكس الأخذ بهذا الخيار في قرارات تجديد الموارد المقبلة التي سيتخذها مجلس المحافظين؛ ويمكن أن يتطلب الخيار تقيح صيغة إطار القدرة على تحمل الديون. وسينشأ عن هذا السيناريو أثر إيجابي على السيولة والاستدامة المالية الطويلة الأجل في الصندوق. وسيستمر التعويض عن التزامات الإطار المتراكمة حتى فترة التجديد الحادي عشر حسب ما هو مقرر.

### التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون باستخدام نموذج تعويض معجل

- 21- تعبر تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون حالياً عن جدول استهلاك القروض المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية التي يبلغ أجل استحقاقها 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات. ويمكن النظر في التعجيل بمواعيد التعويض اعتباراً من فترة التجديد الثاني عشر. وهناك عدة سيناريوهات محتملة<sup>8</sup> ينطوي أحدها على تقديم التعويضات خلال 10 سنوات، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات.
- 22- وسيعالج هذا السيناريو المسائل المثيرة للقلق المتعلقة بالتعويض عن الأعباء المتراكمة بالفعل، وسيكفل أيضاً التعويض في الوقت المناسب عن التزامات إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل. وسيؤثر هذا السيناريو تأثيراً إيجابياً على السيولة والاستدامة المالية الطويلة الأجل في الصندوق، ولن تكون له آثار على البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون.
- 23- غير أن هذا الخيار يعني أن الدول الأعضاء المساهمة في التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون ستسدد مدفوعاتها مبكراً، وسيشكل ذلك عبئاً أكبر في البداية ولكنه سيكون أقل في المستقبل.
- 24- وستشمل الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا السيناريو اعتماد مجلس المحافظين قراراً بشأن تجديد الموارد في سياق المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد. وسينشأ عن هذا السيناريو أثر إيجابي على السيولة والاستدامة المالية الطويلة الأجل في الصندوق، وسيستمر التعويض عن التزامات الإطار المتراكمة حتى فترة التجديد الحادي عشر حسب ما هو مقرر.

### تعزيز إضافية تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون نتيجة لجعل الصندوق تعويضات الإطار إلزامية

- 25- يرد في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق التزام الدول الأعضاء بتعويض الصندوق عن مدفوعات أصول القروض المتنازل عنها نتيجة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون الذي اعتمده مجلس المحافظين في عام 2006<sup>9</sup>. وتم التأكيد مرة أخرى على هذا الالتزام في قراري التجديدين العاشر والحادي عشر للموارد.<sup>10</sup>
- 26- ومن أجل زيادة التيقن من التعويض في المستقبل والدعم المقدم من الدول الأعضاء، سيصبح التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون إلزامياً من خلال تقاسم الأعباء رسمياً في هذا السيناريو. وبينما لن يعالج هذا التدبير التباينات والفروق الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، فإنه سيضمن دعماً مالياً قوياً من الدول الأعضاء. وسيستمر حساب حقوق التصويت وفقاً للإجراء المتبع حالياً، وستُحدّد تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون كهدف واضح في قرار تجديد الموارد.

<sup>8</sup> تتيح فترة التعويض المعجلّ عدة بدائل، منها التعويض خلال فترة مدتها 25 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات؛ والتعويض على مدى 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات.

<sup>9</sup> مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007-2009)، الفقرة 43 (GC29/L.4).

<sup>10</sup> قرار التجديد العاشر لموارد الصندوق (القرار 38-د/186) وقرار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (القرار 41-د/203).

- 27- وتتطلب الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا التدبير إجراء تنقيح لاتفاقية إنشاء الصندوق نظراً لأن مساهمات التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون تعتبر مساهمات إضافية بموجب البند 3 من المادة 4 من الاتفاقية، والتي تغطي المساهمات الطوعية المقدّمة في سياق أي تجديد من تجديلات الموارد.
- 28- وسينشأ عن هذا السيناريو أثر إيجابي على السيولة والاستدامة المالية الطويلة الأجل في الصندوق، وسيستمر التعويض عن التزامات الإطار المتراكمة حتى فترة التجديد الحادي عشر حسب ما هو مقرر. ولن تكون لهذا السيناريو أي آثار على البلدان المستفيدة من الإطار.

### وضع شروط إقراضية جديدة للقروض التيسيرية للغاية

- 29- سيتطلب هذا الاعتبار ضمناً وقف تقديم التمويل من إطار القدرة على تحمل الديون أو تقليص هذا التمويل بدءاً من فترة التجديد الثاني عشر، وتقديم التمويل في شكل قروض بشروط ميسرة أكثر من القروض التيسيرية للغاية. وسيطوي ذلك على وضع شروط إقراضية جديدة بأجل استحقاق مدته 50 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات. وسينخفض حجم المساعدة المقدمة في شكل منح إلى البلدان المتلقية. وسيؤدي ذلك إلى تجنب أعباء إطار القدرة على تحمل الديون المطلوب التعويض عنها في المستقبل؛ وسيستمر التعويض عن التزامات الإطار المتراكمة حتى فترة التجديد الحادي عشر كما هو مقرر.
- 30- وسينشأ عن هذا السيناريو أثر إيجابي على السيولة والاستدامة المالية الطويلة الأجل في الصندوق، وسيستمر تعويض الإطار عن الالتزامات المتراكمة حتى فترة التجديد الحادي عشر كما هو مقرر.

### تعزيز معايير أهلية الاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون

- 31- بينما سيكفل هذا الاعتبار استمرار العمل بإطار القدرة على تحمل الديون فإنه سيتطلب تنقيح معايير أهلية تلقي التمويل بموجب هذا الإطار، وهو ما سيتطلب تقييماً متعمقاً لمدى قدرة البلد على تحمل الديون. وستُدار موافقات التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في حدود يمكن تحملها (تتراوح بين 17 في المائة و10 في المائة) إلى جانب زيادة المخصصات الموجهة إلى القروض التيسيرية للغاية.
- 32- وفي إطار هذا السيناريو، ستكفل زيادة السيولة عن طريق تخفيض الأموال المستخدمة في تمويل منح إطار القدرة على تحمل الديون تحقيق الاستدامة المالية الطويلة الأجل. وستعوّض الدول الأعضاء عن انخفاض حجم التزامات إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل؛ غير أن البلدان المتلقية ستحصل على حجم أقل من المساعدة من خلال منح إطار القدرة على تحمل الديون. وسيستمر التعويض عن التزامات إطار القدرة على تحمل الديون حتى فترة التجديد الحادي عشر كما هو مقرر.
- 33- وتماشياً مع استعراض إطار القدرة على تحمل الديون الذي يجريه حالياً صندوق النقد الدولي، تعكف إدارة الصندوق على إجراء استعراض شامل تتناول فيه معايير أهلية البلدان. وبالنسبة لبعض البلدان في نفس الوقت الذي تضع فيه عملية منهجية. تستكمل نتائج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتقييمات التي يجريها الصندوق على أساس ما يلي: (1) المقارنات مع شروط الإقراض المعمول بها في المؤسسات النظرية؛ (2) قياسات الصندوق للجدارة الائتمانية للبلدان على أساس تصنيفاته للبلدان؛ (3) التاريخ السابق للبلدان في السداد للصندوق وتصنيفاتها وشروطها الإقراضية؛ (4) تقييمات أثر الاستثمارات المتوقعة من



حيث النمو والصادرات والتكيف المالي؛ (5) الوصول إلى الأسواق والصورة العامة للديون من حيث شروط السوق.

### وقف العمل بآلية إطار القدرة على تحمل الديون بشكلها الحالي بدءاً من فترة التجديد الثاني عشر للموارد

- 34- سينطوي هذا الاعتبار على وقف التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بدءاً من فترة التجديد الثاني عشر للموارد، وزيادة التمويل بشروط تيسيرية للغاية؛ وستتلقى البلدان المستفيدة مساعدات في شكل قروض.
- 35- وسيكفل هذا الاعتبار استدامة الصندوق المالية الطويلة الأجل من خلال زيادة السيولة المتحققة عن طريق تخفيض عبء إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل. وستتلقى البلدان المستفيدة تمويلاً في شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية، وسيخفض عبء إطار القدرة على تحمل الديون الذي سيتعين على الدول الأعضاء تعويضه.

## ثالثاً - الخيارات

- 36- تهدف جميع الاعتبارات المبيّنة آنفاً إلى ضمان الاستدامة المالية للصندوق على الأجل الطويل وتمكينه من الوفاء تماماً بولايته. ومن شأن هذه الاعتبارات معالجة المسائل المتصلة بتراكم عبء إطار القدرة على تحمل الديون وزيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل. ومع ذلك، سيتفاوت النطاق المالي وستتباين العواقب المترتبة على تنفيذ تلك الاعتبارات. وبناء على ذلك، تقترح الإدارة على لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي ثلاثة خيارات لاستعراضها والتعليق عليها:

### الخيار 1: تعزيز إضافية تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون المستحقة للصندوق وبالتالي جعل التعويض بالفعل إلزامياً من خلال تقاسم العبء رسمياً

- 37- الخيار الأكثر الاستدامة لمواصلة العمل بآلية إطار القدرة على تحمل الديون هو جعل تعويضات الإطار إلزامية من خلال تقاسم العبء رسمياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيلزم إدخال تعديل على اتفاقية إنشاء الصندوق إلى جانب موافقة مجلس المحافظين على التغيير المقترح بأغلبية أربعة أخماس مجموع عدد الأصوات.
- 38- ومن شأن هذا الخيار أن يحقق التيقن الكامل من التدفقات النقدية في المستقبل والدعم الرأسمالي المقدم من الدول الأعضاء. ويرد في الفقرات من 25 إلى 28 أعلاه وصف يبين الافتراضات التفصيلية.

### الخيار 2: إنشاء نافذة منفصلة لتجديد موارد إطار القدرة على تحمل الديون وتعزيز معايير أهلية الاستفادة من الإطار

- 39- من شأن هذا الخيار، كما هو مبين بالتفصيل أعلاه في الفقرات من 18 إلى 20 وفي الفقرات من 31 إلى 33 أن يحقق ما يلي:

- ضمان التيقن من التدفقات النقدية لإطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل؛
- الحد من تراكم عبء إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل؛
- توفير تمويل إطار القدرة على تحمل الديون بالاستناد إلى مستوى المساهمات المستلمة أثناء مشاورات تجديد الموارد؛

- ضمان التمويل من إطار القدرة على تحمل الديون بما يعادل المخصصات المقدّمة وفق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من خلال تعزيز معايير الأهلية (باستخدام مستوى مستدام يبلغ 10 في المائة تقريباً).

وستعبر جميع قرارات تجديدات الموارد في المستقبل عن هذا الخيار في حال إقراره.

### الخيار 3: وقف استخدام تمويل إطار القدرة على تحمل الديون بدءاً من فترة التجديد الثاني عشر للموارد

- 40- سيحول هذا الخيار دون زيادة عبء إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل (ترد التفاصيل في الفقرتين 34 و35 أعلاه). وتُقر الإدارة بأن من الممكن تكميل هذا الخيار، في ضوء أثره المحتمل على أفقر الدول الأعضاء في الصندوق، بقروض مقدمة بشروط تيسيرية للغاية تحل محل منح إطار القدرة على تحمل الديون. غير أنه سيتعين على الدول الأعضاء مواصلة الالتزام بالتعويض عن عبء إطار القدرة على تحمل الديون المتراكم بالفعل. وسيقدّم التعويض خلال فترة مدتها 40 سنة وفقاً للمنهجية المتبعة حالياً.

### المقارنة بين الخيارات

- 41- ستؤثر هذه الخيارات الثلاثة على توقعات السيولة النقدية على مختلف المستويات. ويبين الشكل 3 أدناه هذه التأثيرات ويقارن الخيارات بتوقعات السيولة مستنداً إلى ما يلي: تعهدات الإطار المستلمة (المبيّنة بخط برتقالي) التي لا تفي بالحد الأدنى من متطلبات السيولة في الصندوق (الموضحة بخط أزرق). وستحسّن جميع الخيارات استدامة الصندوق المالية الطويلة الأجل عن طريق توفير سيولة تزيد على متطلبات الحد الأدنى للسيولة.
- 42- وينبغي ملاحظة ما يلي:

- من بين الخيارات المطروحة، تؤدي مستويات السيولة التي سيحققها الخيار 1 - تعزيز إضافية تعويضات إطار القدرة على تحمل الديون المستحقة للصندوق - والتي تجعل بالفعل هذا التعويض إلزامياً - إلى أدنى مستوى لبرنامج القروض والمنح المستدام في المستقبل. ويرجع ذلك إلى أن الافتراضات المصاحبة لهذا الخيار لا تُغيّر توقيت آلية التعويض الحالية أو تعدّل تقديم الأموال في المستقبل ضمن إطار القدرة على تحمل الديون. وبينما سيجري التنازل عن الفائدة، سيظل التعويض عن مبالغ أصول القروض مستحقاً خلال فترة مدتها 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات.
- تتطوي مستويات السيولة الناشئة عن الخيار 3 - التوقف عن إصدار موافقات للتمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون - على تقديم أموال في شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية (أجل سدادها 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويرسم خدمة نسبته 0.75 في المائة). ويحقق الخيار 3 مستوى من السيولة أعلى مما في الخيار 1 لأن هذا الخيار يراعي أيضاً سداد الفوائد بالكامل.
- تُمثّل مستويات السيولة الناشئة عن الخيار 2 - إنشاء نافذة منفصلة لتجديد الموارد- أعلى مستويات السيولة بين الخيارات الثلاثة. وهذا الخيار هو المفضّل لأنه يعالج المسائل المثيرة للقلق المتصلة بتراكم عبء إطار القدرة على تحمل الديون في المستقبل، ويوفر قدرًا من التيقن بشأن التدفقات

النقدية (ستستند تعهدات إطار القدرة على تحمل الديون إلى التوقعات) والدعم المقدم من الدول الأعضاء في المستقبل. ولذلك سيضمن الخيار 2 نمو برنامج قروض ومنح الصندوق في المستقبل.

الشكل البياني 3: توقعات السيولة المرتبطة بكل خيار من الخيارات الثلاثة

